مقدمة

يعرف الفكر التنموي بمختلف منطلقاته واتجاهاته ومضامينه تحولات عميقة تتماشى ومتغيرات الو ضع الدولي الراهن ومستجدات الواقع.

كما عرف مفهوم التنمية تحديدا اهتماما متزايدا من قبل مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، باعتباره واحدا من أبرز المفاهيم التي استحوذت على اهتمام المشتغلين بهذه العلوم. وقد كان علم الاقتصاد أسبق العلوم الاجتماعية إلى الانشغال بهذا الموضوع، حيث حاول علماء الاقتصاد إماطة اللثام عن عوامل التخلف الاقتصادي ومظاهره، وكذلك بيان الاستراتيجيات الملائمة للتنمية. ورغم تباين الرؤى فيما بين علماء الاقتصاد حول محتوى التنمية من حيث تحديد الوسائل والأهداف، إلا أن هناك حدا أدنى من الاتفاق، على أن التنمية تشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه على طريق النمو الذاتي، وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية.

كما استخدم هذا المفهوم كذلك في علم السياسة وأصبحت التنمية السياسية أحد أبرز محاور هذا العلم، فهي تشير إلى إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفعال للسياسات الإنمائية وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية الديمقراطية وكذلك إرساء تقاليد الديمقراطية، فضلا عن خلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي الذي يتخطى الولاءات الجهوية والمحلية الضيقة، وتشجع على المشاركة السياسية، وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية.

أما التنمية الاجتماعية فتتمحور على الإنسان بوصفه متعدد الأبعاد وتهدف إلى تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها الأسمى، وهذا يعني أن التنمية هي عملية متكاملة موحدة تشمل في آن واحد النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ذلك أن الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتربية هي جوانب لواقع واحد، وهذا الأمر يستلزم معالجة التنمية باعتبارها مجتمعية تتعلق بكل مجالات الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، مما يذلل صعوبة التقطيع إلى اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي؛ لأن الظاهرة الاجتماعية بطبيعتها معقدة ومركبة من أبعاد هي في ذات الوقت نوعية، ومتنوعة التسلسل مما يترتب عن ذلك أن ما يسمى بالاقتصادي هو ما يهيئ في الاجتماعي، وكذلك الشأن بالنسبة للثقافي، فهو ملازم للاجتماعي مثله مثل السياسي والاقتصادي.

فالتنمية لا تقتصر، كما يعتقد البعض، على مجرد حدوث مجموعة من التغييرات الاقتصادية، ولكنها تستوجب أيضا إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية والثقافية تتصل بالقيم والأدوار المختلفة للفرد داخل المجتمع، ومن تم النظر إلى محتوى التنمية نظرة متكاملة تمس كل أنساق البناء الاجتماعي، وتعتبر الإنسان موردا استثماريا.

ومن هذا المنطلق، يزخر التراث السوسيولوجي بالعديد من التعريفات والنظريات التي تساهم في تحديد مدلول التنمية وإبراز معالمها النظرية، وهذا راجع إلى التباين الملحوظ لدى الدارسين لهذا الموضوع، والمرتبط باختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها. ولهذا فقد اتخذت دراسة التنمية مسارات نظرية وتطبيقية متباينة أحيانا ومتناقضة أحيانا أخرى. وهذا يستوجب تلمس وتتبع التشكلات النظرية الأساسية في مجال علم اجتماع التنمية للوقوف على مدى كفاءتها النظرية ومصداقيتها الواقعية. وذلك من خلال عرض نقدي لهذه النظريات

واختبارها واقعيا في بيئات متباينة وذات خصوصيات تاريخية وواقعية متميزة، ضمن سياق عالمي يشهد تشكل نظام دولي جديد في ظل سيادة العولمة باعتبارها آلية من آليات تكيف النظام الرأسمالي.

وأمام هذه الأحادية القطبية، هل يبقى لعلم اجتماع التنمية موضع قدم يتحرك ضمنه ويكون قادرا على تحقيق ما تصبو إليه مختلف شعوب العالم المتخلف أو النامي من الرقي والتقدم، على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية؟.

في إطار هذه المتغيرات الفكرية والسياسية يأتي الكتاب الراهن ليعمق النقاش حول مختلف القضايا النظرية وتجسداتها الامبريقية في ظل التوجه نحو عولمة نموذج تنموي مفروض من الأقوياء!

ولهذا فقد عالج الفصل الأول مسألة الماهية بالنسبة لكل من علم اجتماع التنمية كعلم فرعي له مجاله التطبيقي المحدد من جهة، ومن جهة أخرى، ماهية البلدان النامية، وما هي أهم الخصائص التوصيفية التي تشترك فيها؟ وغير خاف، أن الخاصية المشتركة بين كل هذه البلدان هو أنها تستهلك أكثر مما تنتج، وكلما كبرت الفجوة كلما كانت الدولة أكثر تخلفا.

أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى التراث النظري في مجال التحديث منطلقا من الأصول الفكرية التي تعتبر إطارا أو خلفية فكرية حملت بوادر جنينية لتشكل هذه النظرية واتجاهاتها الفرعية.

وبنفس المنهجية اختص الفصلان الثالث والرابع في تتبع المعالم النظرية لمفكري نظرية التبعية بكل اتجاهاتها الفرعية، دون إغفال لأهم الأسس الفكرية للنظرية الماركسية الكلاسيكية في مجال التنمية، وما حملته الماركسية المحدثة من

أسس تجديدية تتماشى وواقع الدول النامية. كما توقفنا عند أهم المرتكزات النظرية للخصوصية التاريخية.

وقد جاء الفصل الخامس ليتطرق إلى إشكالية الفقر من وجهة نظر العلم الاجتماعي، وما هي أهم المحاولات التنظيرية التي تسعى إلى تأطير هذه الظاهرة، وتقديم وصفات للتقليل من حدتها؟.

أما الفصل الأخير فيحاول تلمس بعض التشكلات النظرية التي بدأت تأخذ لها حيزا أكاديميا ومحورا نقاشيا في المؤتمرات والمنتديات الفكرية المختصة مع بداية ارتسام معالم النظام الدولي الجديد، الذي يتجاذبه اتجاهان فكريان أساسيان ومتعارضان: حوار أم صراع؟.

وبهذا نأمل أن نكون قد وضعنا في متناول المختصين والطلبة الجامعيين مرجعا عله يساهم في سد بعض الفراغ الذي تعرفه الساحة العلمية في بلادنا.

المؤلفون

obeikandl.com